

وليس بكاذب من أصلح غيره فقال ما فيه صلاحه، وإن لم يكن كما قاله، وهذا القول باطل قطعاً. لأنه تصريح بالتكذيب وطلب للعذر في أنه لم يكذب، ويجب إجلال منصب النبوة - ونقول نحن: وأولى مقام الألوهية - عن هذه الرذيلة ففي الصدق وإصلاح الخلق به مندوحة عن الكذب".

أما المنهج الثالث، فهو منهج جمهور المفسرين، ويقوم على الإفراط في تحكيم الروايات الواردة من طرق مختلفة في فهم القصة القرآنية، واعتبار كل ما ورد متصلاً بالقصة بياناً تفصيلاً لما جاء في القرآن، كما أتخذ الفقهاء الأحاديث المتصلة بآيات التشريع بياناً وتفصيلاً أو تكميلاً لما ورد في الآيات من أحكام. كما اعتبر الفقهاء الأحاديث مصدراً ثانياً للتشريع اعتبر هؤلاء الروايات الواردة في القصة مصدراً ثانياً للقصة بعد القرآن الكريم.

والرأي السليم أنه إذا صح اتخاذ الأحاديث التشريعية مصدر ثانياً للأحكام مبيناً أو مفصلاً أو مكملًا لأن العلماء بحثوها وميزوا صحيحها من ضعيفها، فلا يصح ذلك في الروايات القصصية لأنها لم تبحث كما بحثت هذه، فهذا المنهج فيه إفراط أي إفراط، وذلك يتمثل في كثير من كتب التفسير حينما تصل إلى قصص الأنبياء مع أممهم كما نراه في حالة بني إسرائيل في التيه وكما نراه في وصف المائدة التي أنزلها الله. ولنضرب تفسير أبي السعود - وقد يكون من المقلبين في الرواية - مثلاً في هذا إذ يقول في وصف المائدة وما عليها من طعام:

" والصحيح الذي عليه جماهير الأمة ومشاهير الأئمة أنها قد نزلت، روي أنه (عليه السلام) لما دعا بما دعا وأجيب بما أجيب إذا بسفرة حمراء نزلت بين غمامتين غمامة من فوقها وغمامة من تحتها وهم ينظرون إليها حتى سقطت بين أيديهم فبكى عيسى عليه الصلاة والسلام وقال " اللهم اجعلني من الشاكرين اللهم اجعلها رحمة للعالمين ولا تجعلها مثلة وعقوبة ثم قام وتوضأ وصلى وبكى ثم كشف المنديل وقال بسم الله خير الرازقين فإذا سمكة مشوية بلا فلوس ولا شوك تسيل دسماً وعند رأسها ملح وعند ذنبها خل وحولها من ألوان البقول ما خلا الكرات وإذا